

قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٠

برخص معاونة هيئة ميناء القاهرة الجوى

٢٠٠٩/٢٠٠٠ للسنة المالية

بيان الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة مينا، القاهرة الجدوى للسنة المالية ٢٠١٢٠٠٠ بـ ٣٩٦٧٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وتسعة عشر مليونا وستمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه).

(المسادة الثانية)

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ . . . ١٥٥٦١ جنيه.

(المادة الشارقة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ ٢٦٣٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثلاثة وستون مليونا وأربعين ألف جنيه).

(الساعة 5 الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغ ٦٩٢٩... جنيه (فقط وقدره تسعة وستون مليونا ومائتان وتسعون ألف جنيه) منه مبلغ ٤٠٨٨... جنيه فائض حكومة.

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بـ ٥٦٢٧٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وخمسون مليوناً ومائتان وخمسة وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي:

- استهـدامـات استثمارـيـه يـمـلـع ٤٢٠٠٠ جـنيـه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٥٦٢٧٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وخمسون مليوناً ومائتان وخمسة وسبعين ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ :
يُبصّم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

الجوى
القاهرة
مطبوعات
الطباطبائى

۲۰۰ / آنچه